**بيان**

**المؤتمر العام لنصرة شعب البحرين**

**تعقيباً على تقرير لجنة (د. بسيوني ) بشأن أحداث البحرين**

تابع المؤتمر العام ما انتهى إليه تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة د. بسيوني)، والمؤتمر العام إذ يشيد بجهود رئيس وأعضاء اللجنة في سبيل وضع تقرير تاريخي يجسد حقبة استثنائية من تاريخ البحرين ، ليمنح أهلها فرصة للتعامل مع أشد المسائل الأكثر إلحاحا التي برزت على أثر الحراك السلمي للشعب في سبيل نيل مطالبه المشروعة رغم أن التقرير لم يشر للأسباب والدوافع السياسية التي تقف وراء ذلك كله.

فإن المؤتمر العام يتفهم محدودية نطاق عمل اللجنة واختصاصها الذي حدد بالمهام المبينة في المادة التاسعة من أمر تشكيلها والقيد الوارد عليها في المادة الثامنة الذي نص على أن لا يتضمن عمل اللجنة أي قضايا سياسية وأي مفاوضات وحصر عمل اللجنة بالنظر في الانتهاكات التي جرت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011 وما نجم عنها من تداعيات لاحقة ، حيث أن ذلك قد حصر عمل اللجنة بالتقصي والرصد دون امتداد صلاحيتها للتحقيق وتوصيف الانتهاكات والأفعال المجرمة وتوجيه الاتهام لمرتكبيها الأمر الذي نقدره للجنة مشكورة وفي ظل هذه الظروف أن تمكنت من وضع تقريرها المتضمن بيان الانتهاكات المرتكبة خلال الفترة الزمنية (فترة التقصي) والتي شكلت جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية والتي ألقى التقرير بعبء إثباتها على الشعب والمتضررين في ملاحقاتهم اللاحقة لمرتكبيها بالوسائل القانونية .

ولذا فقد تضمن محتوى التقرير والملاحظات والتوصيات فيه على الأفعال والخطوات التي قامت بها حكومة البحرين والخطوات التي يتعين عليها اتخاذها في المستقبل وبالتالي فقد كان رأي اللجنة واضحاً من خلال توصياتها التي تستلزم ما أمكن القيام بتغيرات وإصلاحات مؤسسية دائمة بعد أن حمل السلطة مسئولية تدهور الحالة الأمنية بصفة عامة عندما واجهت المظاهرات السلمية للشعب بالقوة واستخدام الأسلحة النارية الأمر الذي أدى إلى مقتل عشرات المدنيين وأدى إلى ارتفاع وتيرة التظاهر ورفع سقف المطالب في وقت إعلان الحكومة حالة السلامة الوطنية ليتم ارتكاب أفظع الأفعال والانتهاكات التي شكلت الجرائم المشار إليها ضد فئة معينة من الشعب بعينها وهي الجماعات الشيعية بشكل منهجي وفي ظل انتشار ثقافة عدم المساءلة وعدم التعرض للعقاب من قبل المسئولين الأمنيين .

وقد أوضحت اللجنة ضمن ملاحظاتها بدقة وعناية تسلسل الأحداث وفق آلية التقصي المتبعة من قبلها مع تحفظنا على بعض ما ورد بسبب الضغوطات الحكومية ومحاولات التدخل في عمل اللجنة للتأثير على حيادها ونزاهتها وملاحظاتنا عليها لعدم تطرقها وإهمالها موضوع التجنيس السياسي لغرض تغيير الواقع الديموغرافي للبحرين. ولكن بالرغم من ذلك فإن التوصيات التي انتهى إليها التقرير جديرة بالاهتمام والأخذ بها ومتابعة تنفيذها .

والمؤتمر العام إذ يحمل ملك البحرين المسئولية السياسية ابتداء إعمالاً بمبدأ مسئولية القيادة وفقاً للمعايير الدولية فإنه يأمل باتخاذه القرارات الشجاعة استغلالاً لهذه الفرصة التاريخية للوصول إلى مصالحة وطنية مع شعبه بعد اتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذ ما انتهى إليه التقرير من توصيات ، وبعد أن أقرت اللجنة بوطنية ثورة شعب البحرين وبراءتها من أي تدخل خارجي وبهذا قد نزعت القناع عن أي مبرر لدخول قوات درع الجزيرة وأثبتت صحة كافة الادعاءات بشأن الانتهاكات الممنهجة والجسيمة التي استهدفت الإنسان البحريني كما تسببت في إحداث الخلل في وضع البحرين السياسي والقانوني والإنساني، والحكومة الحالية والحاكم العسكري أثناء فترة السلامة الوطنية هما المتورطان الرئيسيان في كافة أشكال الانتهاكات التي شكلت جرائم معاقب عليها وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ودستور مملكة البحرين .

**وبالتالي فإن المؤتمر العام لنصرة شعب البحرين يهيب بملك البلاد العمل على:-**

1 – إقالة الحكومة الحالية والدعوة إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني يشارك فيها كافة أطياف المعارضة للعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

2 – إقالة الحاكم العسكري المسئول المباشر عن جميع الانتهاكات التي تمت خلال سريان حالة السلامة الوطنية ومحاسبته.

3 – انسحاب قوات درع الجزيرة لثبوت عدم وجود أي تهديد خارجي.

4 – الإفراج عن السجناء والمعتقلين وإلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقهم

5 – إلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق بعض السجناء.

6 – إلغاء الأحكام الصادرة بحق الأطباء والكادر الطبي وإعادة الاعتبار لهم.

**كما يدعو المؤتمر :-**

1 - الأمم المتحدة وهيئاتها والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة لتحمل مسئولياتهم ومتابعة تنفيذ توصيات التقرير الذي طال انتظاره منهم.

1. - تشكيل هيئة مستقلة دولية بمشاركة أعضاء لجنة د. بسيوني وممثلين عن الحكومة والقوى السياسية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير تحت إشراف دولي .
2. - إيفاد لجنة تحقيق دولية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات التي تمت خلال الفترة غير المشمولة بنطاق عمل اللجنة السابقة للتحقيق في الانتهاكات اللاحقة منذ بداية شهر إبريل 2011 وحتى تاريخه.
3. - محاكمة مرتكبي الجرائم المشار إليها في التقرير عن الفترة المشمولة بالتقرير أو إحالتهم للقضاء الدولي المختص لمعاقبتهم وفقاً للمعايير الدولية.

وختاماً فأن الشعب البحريني يتطلع إلي حلول نهائية وجذرية لرسم مستقبل أكثر عدلاً وإنصافا وتؤسس لإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية تضمن عدم تكرار ما حدث.

**رئيس المؤتمر العام لنصرة شعب البحرين**

**د. احمد عبدالهادي الجلبي**

**بغداد**

30/11/2011

* الأمين العام
* رؤساء المكاتب بالأمانة العامة
* أعضاء المؤتمر
* الأرشيف